مطمح نظريّة النحو الوظيفيّ إلى بلوغ الكفايات الإجرائية

The aspiration of functional grammar theory to reach procedural competencies

مُحَمَّد عرباوي جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/01/20 تاريخ القبول: 2022/05/16 تاريخ النشر: 2022/12/15

ملخص: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة الكفايات التي تروم نظرية النحو الوظيفي بلوغها، باعتبار أن جلّ النظريات اللسانية تقوم عند صياغتها على ضبط المطامح التي تسعى إليها. واعتمد في ذلك على المنهج الوصفي بتطبيق أدواته البحثية وأبرزها الوصف والتحليل والنقد على المنجز اللغوي والمنطلقات المنهجيّة للنظرية.

وتوصلنا إلى جملة من النتائج أبرزها أن نظرية النحو الوظيفي حققت الكفايات اللغوية المتمثلة في كفاية الوصف الموروثة عن اللسانيات الوصفية، والكفاية التّفسيريّة بفروعها الأربعة (التّداوليّة، النّفسيّة، النّمطيّة، الديناميكية)، ثم استمر طموحها إلى بلوغ طبقة من الكفايات الإجرائيّة وهي: الحاسوبية، التطورية، التّعليميّة، التّرجميّة، النقديّة. حيث خاضت النّظريّة في جوانب لغوية وخطابية ذات اتجاه إجرائي يتعلق بقطاعات اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، وبأنظمة تبليغية.

الكلمات المفتاحية: النحو الوظيفي؛ الكفايات اللغوية؛ الكفايات الإجرائية.

Abstract: This research aims to reveal the nature of the competencies that the functional grammar theory aims to achieve, given that most linguistic theories are based, when formulated, on controlling the aspirations they seek. He relied on the descriptive approach by applying his research tools, most notably description, analysis and criticism on the linguistic achievement and the methodological premises of the theory.

We reached a number of results, most notably that the functional grammar theory achieved linguistic sufficiency represented in the adequacy of description inherited from descriptive linguistics, and explanatory sufficiency in its three branches (pragmatic, psychological, and modular), then its ambition continued to reach a layer of procedural competencies, namely: computational, developmental, and evolutionary, translation, monetary. Where the theory fought in linguistic and rhetorical aspects with a procedural direction related to social, economic and cultural sectors, and to informative systems.

Keywords: functional grammar; linguistic competencies; procedural competencies**.**

المؤلف المرسل: مُحَمَّد عرباوي، الإيميل: mohamed.arbawi@univ-msila.dz

1. مقدمة

اتّخذت اللسانيّات الحديثة والمعاصرة منحى وظيفياً؛ من خلال بروز ست نظريات أساسية؛ اثنتان منها صدرت من داخل بيت التّيار البنوي هما: نظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة ونظريّة النّحو النّسقي، واثنتان من تحت جناح التّيار التّوليدي التّحويلي هما:نظريّة الدّلالة التّوليديّة ونظريّة التّركيبات الوظيفيّة، واثنتان قائمتا الذّات هما: نظريّة نحو الأدوار والإحالة ونظريّة النّحو الوظيفي.

حيث إن النّظريّة الوظيفيّة الحديثة تتطلّب أن تنطوي على الجانب التّداولي في جهازها الواصف، وإلاّ أصبحت نظريّة صوريّة غير وظيفيّة (بنويّة أو توليديّة تحويليّة أو غيرهما)، لذلك حقَّ الحكم على النّظريّات المذكورة بأنها نظريّات وظيفيّة تداوليّة؛ لأن أجهزتها الواصفة للظّاهرة اللغويّة تضيف بنية وظيفيّة إلى جانب البنية الصّرفيّة التّركيبيّة، وتُدرج مكوّناً تداولياً داخل البنية الوظيفيّة.

و«يُعتبر النّحو الوظيفي function algrammar الذي اقترحه سيمون ديك Simon Dik في السّنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة ولمقتضيات النّمذجة للظّواهر اللغوية من جهة أخرى» (المتوكل، 1985، صفحة 09)؛ وتعود مبرّرات إطلاق هذا الحكم إلى أنّ النّحو الوظيفي يمتاز عن غيره من النّظريّات الوظيفية التّداوليّة بثراء مصادره وتنوعها، وذلك في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللّساني الحديث.

حيث إن نظريّة النّحو الوظيفي الأخيرة أُثريت بمفاهيم ومصطلحات النّظريّات الوظيفية السابقة لها، ومن اللسانيّات البنويّة واللسانيّات التّوليديّة التّحويليّة واللّسانيّات التّبليغيّة واللسانيّات التّداوليّة، واغترفت من بعض مصادر المعرفة الأخرى مثل:فلسفة اللّغة العاديّة، المنطق، الريّاضيّات، علم النّفس المعرفي،وعلوم الاتّصال وغيرها.

وإذا كان صياغة النّظريّات اللسانيّة وتطويرها ينطلق من تسطير أهداف ومطامح تسعى لمشارفتها؛ وهي عبارة عن مجموعة من الكفايات، فما هي طبيعة الكفايات التي تطمح نظرية النحو الوظيفيّ إلى بلوغها؟

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الإشكالية المذكورة فيما يأتي من خلال اعتماد المنهج الوصفي في وصف وتحليل ونقد المنجز المعرفي لدى اللسانيين المحدثين المنظرين لهذه النظرية، حيث نفترض أن نظرية النحو الوظيفي تطمح إلى تجاوز الكفايات المرصودة من قبل جلّ النظريات اللسانية.

يُبيّن (المتوكّل) أنّه إذا كان هدف نظرية النّحو الوظيفيّ هو وضع نموذج للقدرة التّواصليّة فإنّ عليها أن تحكم عملية نمذجتها إلى ضوابط ومعايير تمكّنها من المفاضلة بين ما يمكن أن يُقترح من نماذج، الضّابط الأساسيّ المعتمد في هذا الباب هو ضابط الكفاية التّفسيريّة الّتي تشمل ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية التّداوليّة والكفاية النّفسيّة والكفاية النّمطيّة.(المتوكل، 2005/أ، صفحة 49).

هذا يعني أن نظرية النحو الوظيفي تسعى إلى تحقيق الكفايات اللغوية، لكنها الكفاية التي تتعدى حدود الوصف الذي أقرّته اللسانيات الوصفية إلى حدود الكفايات التفسيرية.

2. الكفايات اللّغويّة

تسعى النّظريّة إلى تحقيق الكفايات اللّغويّة الّتي تتجاوز كفاية الوصف (الّتي لم يتعدّاها الدرس اللّغويّ البنويّ التّصنيفيّ والتّوزيعي) إلى كفاية التّفسير، ويحصل ذلك عند ربط دراسة اللّغات بثلاثة أمور أساسية وهي: قدرة المتكلّم/السّامع، اكتساب اللّغة، النّحو الكلّي.(المتوكل، 2006، صفحة 45)، وهذه الأمور الثلاثة من بين المنطلقات المنهجيّة لنظريّة النحو الوظيفيّ، وبهذا تختصّ النّظريّة بربط منطلقاتها بالكفايات اللّغويّة التي تجمع بين الوصف والتّفسير الذي له فروع تداولية ونفسية ونمطية، كما يلي.

1.2. الكفاية التّداوليّة

تنظر النّظريّة إلى التّركيب والدّلالة من وجهة تداوليّة، وتطمح إلى تحقيق الكفاية في الاستعمال التّداوليّ؛ حيث إنّ القواعد التّداوليّة تتحكّم في إنتاج أنماط جملية تتنوّع بتنوّع أنماط المقامات المستعملة فيها.

يعرّف (ديك) الكفاية التّداوليّة بقوله: «يعتبر النّحو كافيا تداوليا في حدود كشفه لخصائص العبارات اللّغويّة الملائمة للكيفية الّتي استعملت بها؛ وذلك بشكل تترابط فيه هذه الخصائص والقواعد المتحكّمة في التّفاعل الكلامي».(Dik، 1978، صفحة 26)، حيث يربطُ بين كيفيةِ توظيف

خصائص العبارات اللّغوية وملاءمتها القواعد التّداوليّة في عملية التّفاعل الاجتماعي؛ فتُساعدنا هذه الكفاية على فهم كيفية استعمال العبارات اللّغويّة بخصائصها البنويّة في وقائع تواصليّة معينة.

ويوضّح أكثر هذه الفكرة في موضع آخر فيقول: «على النّحو الوظيفيّ أن يستكشف خصائص العبارات اللّغويّة المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتمّ هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ الّتي تحكم التّواصل اللّغوي؛ يعني هذا أنّه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللّغوية على أساس أنّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدّده العبارات السّابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التّخاطب»(Dik، a/1997، صفحة 13)،ويُراد من هذا التعريف أن نظريّة النّحو الوظيفي لا تنظر للعبارات اللّغويّة بوصفها بنى مستقلة، إنّما باعتبارها أدوات لتأدية غرض إبلاغي يضبطه السّياق المقالي لتلك العبارات والسّياق المقامي للموقف التّخاطبي، فيكون هدف النّظرية هو تحقيق الكفاية التّداولية الّتي تعني إنتاج اللّغة وفهمها عن طريق استكشاف خصائص العبارات اللّغويّة في إطار علاقتها بكيفية استعمالها وملاءمتها لقواعد التّواصل اللّغوي، بتعبير أدقّ؛ عن طريق معارف لغوية صرف ومعارف سياقية تحكم الموقف التّواصلي.

وينوّه (المتوكّل) هنا إلى أن اللّغة يحكمها نسقان: نسق لغوي صرف، ونسق الاستعمال يتضافران في تحديد أغلب خصائص العبارات، حيث تَنتُج تركيبيات ترتبط خصائصها بالاستعمال كالخصائص الصّرفية والتّركيبيّة والتّطريزيّة الّتي يحدّدها القصد (القوّة الإنجازيّة) والّتي يحددها موقف المتكلّم من فحوى خطابه (الوجه)، كما تنتج تركيبات مستقلة لا يتدخّل الاستعمال في تحديدها كرتبة وإعراب المركّب الاسمي الفاعل في الجملة المقترنة بالأداة (إنّ)؛ ولهذا السبب يجب أن يتّخذ المكوّن المسؤول على تحديد هذه السّمات وضعا قاعديا في الجهاز الواصف، فتتحقّق أسبقية البنية التّداوليّة الدّلاليّة في اشتقاق العبارة اللّغويّة على البنية الصّرفيّة-التّركيبيّة والبنية التّطريزيّة. (المتوكل، 2006، الصفحات 64-65)؛ يُفادُ من هذا الكلام أنّ الخصائص المستقلّة تُحدَّد مباشرة في البنية السّطحية أو بالأحرى في المكون الصّرفي-التّركيبيّ نفسه دون تبريرها بسبب تداوليّ، أما الخصائص المرتبطة بالاستعمال فتُحدَّد أيضاً في المكوّن الصّرفيّ-

التّركيبيّ لكن بإيعازها إلى البنية الوظيفيّة (الدّلاليّة التّداوليّة)، باعتبار أن كل وظيفة من الوظائف التّداوليّة أو الوظائف الدلاليّة وكلّ سمة من السّمات الإنجازيّة والوجهيّة المرتبطة بقصد المتكلّم، لها بنيتها الصّرفية-التّركيبيّة التي تخصها.

ويتطلّب ذلك أن يُزوَّد النّحو الوظيفيّ بجهاز مفاهيميّ لرصد الخصائص التّداوليّة للظواهر اللّغويّة، ولأنّ بنية اللّغات تتحدّد بأهدافها التّواصليّة؛ فعلى النّحو أن يراعي –في تحديد العلاقة بين مكوّناته- أوّلية المكوّن التّداوليّ، فيفرض أسبقية التّمثيل للخصائص التّداوليّة للّغة على خصائصها الدّلاليّة والتّركيبيّة انسجاماً مع فرضية أنّ التّركيب تابع للدّلالة وأنّ كلاًّ منهما تابع للتّداول.(البوشيخي، 2012، صفحة 42)؛ لذا حتّى تستجيب النّظرية لضابط الكفاية التّداوليّة يتعيّن عليها رصد علاقة التّبعية بين البنية والوظيفة بأن تكون قاعدة القالب النّحوي في الجهاز الواصف هي البنية الوظيفيّة (التّداوليّة والدّلاليّة)؛ أي أنّ تمثّل الخصائص التّداوليّة والدّلاليّة للعبارات اللّغويّة في مستوى البنية التّحتية، أمّا خصائصها البنويّة فتكون في مستوى متأخّر من مستويات الاشتقاق في البنية السّطحيّة؛ لأنّها تعدّ تجليات وانعكاسات لخصائصها الدّلاليّة والتّداوليّة ووسائل تعبير عنها.

2.2. الكفاية النّفسيّة

رغم أنّ مبادئ اللّسانيات عموما تختلف عن المبادئ النّفسية في معالجة العبارات اللّغوية بالإدراك والتّذكّر وغيرها؛ إلا أنّ النّحو الوظيفيّ طالبَ بها تحقيقاً لما يُسمّى بالكفاية النّفسيّة.

يجب على النّحو ألاّ يتعارض مع الفرضيات النّفسيّة القوّية القائمة حول معالجة اللّغة، وإلاّ كان ذلك مدعاةً لإعادة النّظر فيه وصياغته صياغةً تتّصل بنتائج الأبحاث اللّسانيّة النّفسيّة. (البوشيخي، 2012، صفحة 44)؛ لهذا يفرض معيار الكفاية النّفسيّة على النّحو أن ينسجم مع ما يُعرف عن الطاقات النّفسيّة للبشر وعن الإوّاليات النّفسيّة اللاّزمة لوصف اللّغة الطبّيعيّة.

ويعرّف (ديك) هذه الكفاية بقوله: «تنقسم النّماذج النّفسيّة بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تُحدّد نماذج الإنتاج كيف يبنى المتكلّم العبارات اللّغوية وينطقها، في حين تُحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللّغويّة وتأويلها. وعلى النّحو الوظيفيّ الّذي يروم الوصول إلى الكفاية النّفسيّة

أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية: الإنتاج/الفهم هذه»(Dik، a/1997، صفحة 13)، وواضح جدّا من هذا الكلام أنّ الكفاية النّفسيّة تتطلّب من النّظريّة أن تراعي الجوانب النّفسيّة والذّهنيّة الّتي تقع لدى اتّجاهي عملية التّواصل: اتّجاه الإنتاج الّذي يحدّد كيفيةَ بناء الخطابِ من المتكلّم وصياغته ونطقه، واتّجاه الفهم الّذي يحدد طريقةَ إدراكِ المخاطَبِ الخطابَ ومعالجته وتحليله وتأويله.

وأدخلَ (المتوكّل) تعديلات على مفهوم الكفاية النّفسيّة فقال: «إذا أردنا أن نرصد بكيفية أشمل وأدقّ العمليات الّتي يستطيع أن يقوم بها مستعمل اللّغة الطّبيعيّة، إلى نماذج الإنتاج والفهم نماذج أخرى يمكن أن نسمّيها نماذج التّحويل. هذه النّماذج تحدّد الكيفية الّتي يحوّل بها المتكلّم خطاباً ما إلى خطاب آخر من لغة إلى لغة أو داخل نفس اللّغة أو من نسق تواصليّ إلى نسق تواصليّ آخر» (المتوكل، 2012، صفحة 29)، وهنا، تصبح الكفاية النّفسيّة تقوم على ثلاث عمليات عند مستعمل اللّغة هي: الإنتاج والفهم والتّحويل، حيث يقتصر التّحويل على عمليات النّقل كالترجمة والشّرح والتّفسير سواء داخل اللّغة أم بين اللّغات أم بين الأنساق التّواصليّة الأخرى (الرّسم، الموسيقى، الإشارة،...).

وصيغت نماذج النّحو الوظيفيّ –لتحقيق الكفاية النّفسيّة– على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النّطق عبر الصياغة، وأَقصت القواعد التّحويليّة التّوليديّة لثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنية يقوم بها المتكلّم أو المخاطب.(المتوكل، 2006، صفحة 67)؛ لهذا يتعيّن على النّحو الّذي يسعى إلى تحصيل هذه الكفاية أن يُصنع الجهاز الواصف لنظرياته بما يعكس النّماذج النّفسية للقدرة والسلوك اللّغويين، ويكفل رصد إوّاليات الإنتاج والتّأويل والتّحويل وأثرها في صياغة القواعد في البنية السّطحيّة، الّتي يجب أن تخلو من القواعد التّوليديّة التّحويليّة الّتي ثبت منافاتها للواقعية النّفسيّة.

نشير هنا إلى أنّنا قد نصادف في النّظريّة التّحويليّة التّوليديّة بعض قواعد التّحويل الّتي تشبه في صياغتها القواعد الصّرفيّة–التّركيبيّة في نظريّة النحو الوظيفيّ مثل العمليات الّتي تغيّر في البنية كالحذف والنّقل والتّعويض، إلاّ أنّ الفرق يكمن في أنّ هذه العمليات جافّة في النّظريّة الأولى، أمّا في النّظريّة الأخيرة فلها مبرّراتها الذّهنيّة انطلاقاً من البنية التّحتيّة الوظيفيّة (التّداوليّة والدّلاليّة) عند إنتاج الخطاب أو فهمه أو تحويله.

ونمثّل لهذا بالجملة: (روايةً قرأ الباحث)، فهي ليست مجرّد جملة محوّلة بعملية النّقل عن الجملة: (قرأ الباحث روايةً) بمفهوم (نوام تشومسكيNoam Chomsky)، بل هي جملة تختلف عنها تماماً؛ لأنّ المكوّن المفعول: (روايةً) في الجملة الأولى يمثّل بؤرة مقابلة فيحتلّ الموقع الصّدر، أمّا في الجملة الثّانية فهو بؤرة جديد يتموقع بعد الفعل.

3.2. الكفاية النّمطيّة

على كل نظريّة لسانيّة أن تُسهم في توضيح المبادئ الأساسيّة لملكة الإنسان اللّغويّة، ويتطلّب ذلك أن تُصاغ من خلال قواعد يمكن تطبيقها على كل أنماط اللّغات الطّبيعيّة؛ لذلك سعت النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة لإحراز الكفاية النّمطيّة الّتي تفيدها في القدرة على تزويدنا بأنحاء كافية لمختلف أنماط اللّغات.

ويمتلك النّحو الكافي نمطياً القدرة على وصف جميع أنماط اللّغات الطّبيعيّة، مما يستلزم مراعاة طابع المرونة في صياغة القواعد العامّة حتّى يكون بالإمكان تطبيقها على ظواهر لغوية متعدّدة تنتمي إلى أنماط متنوعة من اللّغات. (البوشيخي، 2012، الصفحات 44-45)، وتغتني هذه الأنحاء بمفاهيم وتعديلات جديدة بتوسّع مجال تجريبها على عدّة لغات.

ويعرّف (ديك) الكفاية النّمطية بقوله: «تعتبر نظريّة ما لقسم من التّراكيب كافية نمطيا، في حدود سماحها بوصف التّراكيب الملائمة في لغات متباينة الاختلاف نمطيا، وذلك بواسطة نفس المبادئ الأساسية بدون أن تنحاز للغات ذات نمط خاص».(Dik، 1978، صفحة 26)، ويدعو هنا إلى ضرورة اتّصاف النّظريات اللّسانية بالكفاية النّمطية الّتي توفّق بين نحو ينطبق على كل الأنماط اللّغوية وبين أنحاء خاصّة لكلّ لغة؛ ويحصل ذلك إن استطاعت بناء أوصاف للغات متباينة نمطيّا، ورصد عناصر الائتلاف وعناصر الاختلاف بين هذه اللّغات.

وسّع (المتوكّل) هذا المفهوم فقال: «من مهام النّظريّة الوظيفيّة السّاعية في تحصيل الكفاية النّمطية أن تُعنى لا بالمقارنة بين اللّغات وتنميطها فحسب بل كذلك بالمقارنة بين الخطابات وإرجاعها إلى أنماط خطابيّة حسب معايير معيّنة.» (المتوكل، 2012، صفحة 29)، وهذا يعني وجود علاقة وطيدة بين الكفاية النّمطيّة والنّحو النّمطي والنّحو الكلّي.

ويلخّص (المتوكّل) مراحل تطور الفكر اللّسانيّ الحديث للوصول إلى النّحو النّمطي كما يلي:

أ- مرحلة الجمع والتّصنيف: لم تتعد تجميع المعطيات اللّغويّة وتصنيفها من حيث خصائصها التّوزيعيّة.

ب- مرحلة التّنظير: عندما نادى (تشومسكي) بتجاوز المنهج التّصنيفيّ إلى وضع نظريّة لسانيّة عامة تتضّمن نحوا كليّا تتفرّع عنه أنحاء خاصّة، وهي النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ج- مرحلة التّنميط: لاحظت اللّسانيات التّنميطيّة أنّ النّظريّة التّوليديّة التّحويلية وُضعت على أساس معطيات بضع لغات، فكانت تعميماتها صالحة لتلك اللّغات وغير واردة في لغات أخرى فأقصت مفهوم النّحو الكلّي وعوّضته بمفهوم النّمط، الّذي أُتّخذ معياراً في تصنيف اللّغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى مثل اللّغات السلسليّة واللّغات غير السلسليّة، اللّغات ذات الرّتبة الحرّة واللّغات ذات الرّتبة الثّابتة، اللّغات المبتدئيّة واللّغات الفاعليّة (المتوكل، 2006، صفحة 69).

اعتقدت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة إمكانيّةَ تعميم مبادئ النّحو الخاصّ بلغة ما (الأنقليزيّة مثلاً) على سائر اللّغات البشريّة، ومن ثمّة إقامة نموذج واحد لا غير، لكن بثبوت تمايز اللّغات بخصائص بنويّة كثيرة قد تصل إلى درجة التّناقض؛ استبدل الباحثون مبدأ التّعميم بمبدإ التّنميط الّذي يقوم على مراعاة القرابة النّمطيّة في العلاقات القائمة بين لغات تنتمي إلى نمط لغويّ معيّن. (الأوراغي، 2010، الصفحات 156-157)؛ يعني أنّنا أمام اتّجاهين في تصنيف اللّغات، أحدهما يقوم على المنحى الكلّي الّذي يعمّم القواعد المحصورة في لغة واحدة أو في بضع لغات إلى لغات أخرى، والآخر يقوم على المنحى النّمطيّ الّذي يضع معايير ذات حياد نظريّ تُرجع جميع اللّغات إلى فصائل معيّنة.

ويحدّد (ديك) موقفه من هذين الاتّجاهين بقوله: «يزعم المنظّرون للّسان الطّبيعيّ أنّ بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة، أو في عدد من اللّغات في ما يقارب التّنميطيون اللّغة مقاربة محايدة نظريا تعتمد منهجا استقرائيّا شبه تام. إنّ الدّراسة التّنميطيّة لا تكون ذات نفع إلاّ إذا أطرتها مجموعة من الفرضيات النّظريّة ولا تكون النّظريّة اللّسانيّة، في المقابل، ذات جدوى إلاّ إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النّطاق» (Dik، a/1997، صفحة 15)، يُفهم من كلامه أنّ اللّسانيّات الوظيفيّة

وقفت موقفاً وسطاً بين الاتّجاهين، ورأت أنّه حتّى تكون عملية تنميط اللّغات ذات فائدة يجب أن تكون في إطار فرضيات نظريّة تظهر جدواها عندما تضع قواعد تنطبق على أوسع عدد ممكن من أنماط اللّغات الموجودة أو الممكنة الوجود.

ووضع النّحو الوظيفيّ –لتحصيل الكفاية النّمطيّة– ضابطين هما: ربط تنميط اللّغات بالكلّيات اللّغويّة، والسّعيّ في بلوغ أكبر قدر ممكن من التّجريد في صوغ المبادئ والقواعد، لتنطبق على أكبر عدد من اللّغات، وأن تكون أقرب ما يمكن من الوقائع اللّغوية المقعد لها. (المتوكل، 2006، صفحة 70)، والمقصود هو أنّ نظريّة النحو الوظيفيّ تضع شرطين متكاملين حتّى تستجيب لمقتضيات الكفاية النّمطيّة: (التّجريد والملموسيّة)، أوّلهما يعني صياغة قواعد الكلّيات اللّغويّة بأكبر درجة من التّجريد لتحصيل انطباقيّة على نطاق واسع من اللّغات المتباينة الخصائص، وثانيهما يعني رصد الوقائع اللّغويّة المتحقّقة في اللّغات المراد تقعيدها، وأيضاً مقاربتها وملامستها ما أمكن ذلك، وعندها يتمّ الوصول إلى تنميط اللّغات ووضع أنحاء كلّ نمط ورصد تطوّره.

ويقول (ديك) في هذا السّياق: «نقصد بالتّجريد المسافة القائمة بين العبارات اللّغويّة في لغة ما وبين البنيات التّحتيّة الّتي تخلّف هذه العبارات... حين تكون النّظرية موغلة في الالتصاق بالواقع اللّغوي في لغات خاصّة؛ يصبح من غير الممكن استخدام مفاهيمها في وصف لغات أخرى. في المقابل، عندما تكون النّظريّة مفرطة في التّجريد؛ يعسر عليها تحقيق هدفها الذي هو الوصول إلى تعميمات دالّة في اللّغات الخاصّة وتفقد بذلك قيمتها المراسيّة». (Dik، a/1997، صفحة 16). ويُلحظُ هنا أنّ (ديك) لم يتوقّف في كلامه عند تعريف التّجريد؛ إنّما حذّر من الإفراط فيه ومن الإيغال في ملامسة واقع اللّغات الخاصّة، وهو هكذا يحثّ النّظريّة الرّامية إلى إحراز درجة معقولة من الكفاية النّمطية بأن تصوغ قواعدها وتمثيلاتها متوخيّة التّوسط بين التّجريد في التّقعيد والالتصاق بالواقع اللّغوي المراد مقاربته، كي تنطبق على لغات أي نمط وتكتسب القيمة الإجرائيّة ودون أن تُخلّ بتمثلات الوقائع اللّغويّة.

4.2. الكفاية الدّيناميكيّة

يقترح بعيطيش إلى جانب فروع الكفاية التّفسيريّة (التّداوليّة، النّفسيّة، النّمطيّة) إضافة الكفاية الدّيناميكيّة (بعيطيش، 2006/2005، صفحة 95)؛ ويقصد بها انفتاح نظريّة النّحو الوظيفيّ على العلوم الأخرى والاستفادة من محاسن النّظريّات اللّسانيّة السّابقة وحسن التّخلّص من الالتباسات والمزالق الّتي وقعت فيها، والتّكيّف الدّائم مع المستجدات والمرونة في استيعاب الجديد وتمثّله وتجاوزه والقدرة على تطويع المفاهيم وابتكار المصطلحات وإدخال التّعديلات وتطوير بنيتها النّحويّة العامّة مثل تطوير جهازها الواصف من نحو الجملة إلى نحو الخطاب.

يتلخّص مطمح الكفايات اللغوية لنظرية النحو الوظيفي في تحقيق الكفاية الوصفية والكفاية التّفسيريّة للغات البشر، وهي تُشكّل في الوقت نفسه ضابطاً للمفاضلة بين نماذجها الممكن إفرازها.

ويتجّه الوظيفيون إلى الاعتقاد بأنّ كفاية النّظريّة اللّسانيّة لم تعد كامنة في وصف اللّغات وتفسير خصائصها فحسب، بل يجب أن تحصل النّظريّة، إلى جانب الكفايات اللّغويّة الّتي تتضمّن الكفاية الوصفيّة والكفاية التّفسيريّة (التّداولية، النّفسيّة، النّمطيّة، الدّيناميكيّة)، كفايات أخرى كالكفايات الإجرائية الّتي تتضمّن الكفاية التّطوريّة والكفاية التّعليميّة والكفاية التّرجميّة والكفاية الحاسوبيّة.

3. الكفايات الإجرائيّة

يُنتظر من نظريّة النحو الوظيفيّ أن تتجاوز حقل وصف الظواهر اللّغويّة وتفسيرها إلى تمحيص كفايتها الإجرائيّة على مجالات حياتيّة مختلفة تشكّل فيها اللّغة عنصراً محورياً.

إنّ الكفاية الإجرائيّة هي كفاية الإسهام في قطاعات التّواصل الاجتماعيّة–الاقتصاديّة الّتي تَستخدم اللّغة بكيفية من الكيفيات؛ كالتّرجمة بمختلف أنواعها (البشريّة، الآليّة، الفوريّة،...) والإنتاج السّمعيّ البصريّ (الأشرطة السينمائيّة، الأغاني،...)، والاضطرابات اللّغويّة الراجعة إلى أمراض نفسيّة أو عقليّة، وحتّى الأنساق التّواصليّة الّتي لا تستخدم اللّغة كالإيماء والرّسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقيّة الصّامتة.(المتوكل، 2006، صفحة 46)، حيث تسعى النّظريّة عبر التّنظير اللّسانيّ وتطبيق نتائجه إلى إحراز الكفاية المراسيّة بولوج كل مجالات التّواصل اللّغويّة وغير اللّغويّة المندرجة في القطاع الاجتماعي–الاقتصادي الّذي يستخدم النّسق اللّغوي أو الأنساق التّواصليّة غير اللّغويّة، فتلج أهمّ حقوله مثل:

الحاسوبيات والتّرجمة وتعليم اللّغات والاضطرابات اللّغويّة وتحليل النّصوص والنّقد الأدبي واللّغوي. وتُثبِت الكفاية الإجرائيّة درجة واقعيّة النّظريّة ومدى نفعها في المجال التّطبيقيّ بإسهامها في حلّ مشكلات قطاعات أخرى، حيث تحقّق جملة من الكفايات منها: الكفاية الحاسوبيّة، الكفاية التّطوريّة.

1.3. الكفاية الحاسوبيّة

أُستُغِلّت التّكنولوجيا الحديثة في المجال اللّسانيّ، فظهرت اللّسانيّات الحاسوبيّة الّتي تزاوج بين النّظريّات اللّغويّة باعتبارها نظريات قدرة، وبين علم الحاسوبيّات الّذي يختصّ بمعالجة اللّغة آلياً باعتباره نظريات إنجاز، وكان من ثمار ذلك بناء حاسوب يحاكي قدرات الكائن البشريّ اللّغويّة ويمثّلها في ميادين تطبيقيّة متنوّعة مثل التّرجمة الآلية.

ويُشكّل الحاسوب مؤشراً قوياً على سمات الصّياغة الصّورية للنّظريّة وإوّالياتها، ورائزا حاسما لاختبار مدى دقّة وشمول هذه الصورنة، ومن ثمّة تُرفض النّظريّة حاسوبيا إذا اختلت سمة من السّمات المذكورة. (الزهري، 2014/أ، صفحة 143)؛ مفاد هذا أن الحاسوب يساعد على بناء النّظريّة الوظيفيّة ومنحها الأدوات اللاّزمة لصياغة قواعدها، كما يعتبر معياراً لاختبار مدى صورنتها ودقّتها وشمولها.

وقد أُستُثمِرت الكفاية النّفسيّة السّابق ذكرها لصياغة النّحو على أساس تضمّنه لجهازين اثنين، جهاز توليد (مولّد بمصطلح الحاسوب) وجهاز تحليل (محلّل)، واقتُرح من أجل حوسبة النّحو الوظيفيّ أن يُضاف إلى جهاز التّوليد الّذي يضطلع بإنتاج العبارات في القالب النّحوي جهازُ تحليل يقوم بالوظيفة العكسية حتّى يمكّن من إرجاع العبارات المتحقّقة إلى بنياتها التّحتية. (المتوكل، 2013، صفحة 29)،وتتجلى عمليتا التّوليد والتّحليل بصورة أوضح في آخر نموذج للنظرية وهو نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع.

إنّ الكفاية الحاسوبيّة هي الطّاقة العلميّة الإجرائيّة الّتي تمكّن مستعمل اللّغة من إنتاج نماذج وصياغة أنساق من القواعد الحاسوبيّة تحاكي البنيات اللّغويّة في ذهن المتكلّم، ونادت النّظريّة الوظيفيّة بوجوب إضافة هذه الكفاية إلى الكفايتين الوصفيّة والتّفسيريّة باعتبارها ضوابط لعملية الوصف اللّغويّ، ومعايير للمفاضلة بين النّماذج الوظيفيّة.

2.3. الكفاية التّطوريّة

نادى (فرديناندديسوسيرDe saussureFerdinand) في اللّسانيات البنويّة بضرورة دراسة اللّغة دراسة آنية (تزامنيّة) تنصبّ على بنيتها في فترة محدّدة، وليس دراسة تاريخيّة تعاقبيّة (تزمينيّة) تنصبّ على ظواهر تطوّرها.

زالت هذه الفكرة مع مجيء اللّسانيات الوظيفيّة، وأصبح البعد التّطوري التّاريخي للّغة موضوعاً ضرورياً، حيث يستثمر التّوجه الوظيفيّ فكرة تطوّر اللّغة عبر الزّمن لتفسير بنية اللّغة وبهذا تسعى النّظريّة لتحقيق الكفاية التّطورية لتقنين هذا التّطوّر وضبطه.

ويقول (المتوكّل) هنا: «في هذا الاتّجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات الّتي على نظرية النّحو الوظيفيّ السّعي في تحصيلها ما يمكن أن نسمّيه (الكفاية التّطوريّة) باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللّغات أدواتها الإنجازيّة والوجهيّة؟ لماذا يتغير موقع أسماء الاستفهام في بعض اللّغات؟ لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبيّة إلى بنية رتبيّة أخرى...؟ ليس المطلوب، طبعاً، أن يُكتفى برصد هذه الظّواهر بل المطلوب تفسيرها بإرجاعها إلى بضع مبادئ عامّة تنتظمها». (المتوكل، 2005/أ، الصفحات 192-193)، وهذه الأسئلة المثارة في نصّ (المتوكّل) لها إجابة شاملة تتمثل في قدرة تحكم وظيفة اللغة في تطوّرها.

ويُدقّق المتوكّل مفهوم الكفاية التّطوريّة بأنّها قدرة النّظريّة على رصد الانتقال من النّمط اللّغويّ أ إلى النّمط اللّغويّ ب وتفسيره، حيث يُحدَّدُ النمطان في المتواليّة التّاليّة:

لغات النّمط (أ) ------- لغات النّمط (ب)

موجّهة تداولياً --------> موجّهة دلالياً

شفّافة التّركيب <------- كاتمة التّركيب.

ويتمّ تطوّر اللّغات حسب دورات، وتكمن الدّورة التّطوريّة في انتقالين: انتقال من خاصية تحدد نمطا لغويّا ما إلى خاصيّة مقابلة تحدّد نمطا لغويّا آخر ثمّ انتقال رجعيّ من الخاصّية الثّانية إلى الخاصيّة الأولى. (المتوكل، 2005/أ، الصفحات 193-194)، فالكفاية التّطوريّة للنّظريّة هي قدرتها على بيان

التّطور النّمطيّ لغة ما عبر عدّة دورات، حيث تُبنى الدّورة التّطوريّة الواحدة على انتقال اللّغة من سمة خاصّة بالنّمط الأصل إلى سمة تجعلها في النّمط الهدف، ثم انتقال عكسيّ في السّمات يردّها من النّمط الهدف إلى النّمط المنطلق. وتوحي المتوالية السّابقة بأنّ اللّغات قد تتعرّض لانتقالين مترابطين هما الأكثر وروداً:

الانتقال الأوّل: تنزع اللّغات الموجّهة تداوليّا إلى الانتقال إلى نمط اللّغات الموجّهة دلاليّا تحت ضغط عوامل خارجيّة أو داخليّة؛ كانتقال لغة إعرابيّة إلى لغة رتبيّة،حيث تنتقل اللّغات الغنيّة بالتّداول والصّرف والإعراب إلى لغات غير إعرابيّة ثابتة الرّتبة، ويرافق هذا الانتقال بالضرورة تغيّر اللّغات من شفّافة التّركيب إلى لغات كاتمة التّركيب، فإذا بلغت درجة الكتامة الّتي تجعلها ضمن اللّغات غير الممكنة؛ بدأت في العودة تلقائيا إلى أصلها من خلال الانتقال الثّاني.

الانتقال الثّاني: من النّمط كاتم التّركيب إلى النّمط شفّاف التّركيب الّذي يؤدّي إلى نجاح التّواصل، ويرافق هذا الانتقال بالضّرورة تغير اللّغات من النّمط الموجّه دلالياً إلى النّمط الأصلي وهو الموجّه تداولياً، شفّافة التّركيب إلى لغات كاتمة التّركيب.

وغالباً ما تكون اللّغات الموجّهة تداوليّا شفّافة التّركيب تفرد للخصائص التّداوليّة مجالاً (ما قبل الرأس) متميزا عن مجال الخصائص الدّلاليّة (ما بعد الرأس) في حين لا نكاد نجد هذا التّمييز بين مجاليّ فئتي الخصائص هاتين في اللّغة الموجّهة دلاليّا. (المتوكل، 2006، صفحة 82)، هذا الكلام يعيدنا إلى الكفاية النّمطية المشار لها سابقاً فيتّضح التّرابط بينها وبين الكفاية التّطوريّة الّذي من أهم مظاهره اعتماد الكفايتين على ثنائية واحدة هي (الشفافية/ الكاتميّة).

وتعتبر ثنائية (شفّاف/ كاتم) من المعايير الّتي يمكن اعتمادها في تنميط اللّغات إلى نمطين قطبين؛ نمط شفّاف التّركيب ونمط كاتم التّركيب، وتتحدّد اللّغات بدرجات دنوها من هذا القطب أو ذاك، وتُتّخذ الثنائيّة نفسها ضابطاً للدورات التّطوريّة فيساعد على رصد الانزلاق التّدريجيّ نحو الكتامة ثمّ الرّجوع عبر وسائل بنويّة إلى الشّفافيّة باعتبارها أصلاً يضمن إنجاح وظيفة التّواصل. (المتوكل، 2005/أ، صفحة 203)، بناءً عليه فإنّ النّظريّة الوظيفيّة تهدف إلى تحقيق الكفاية التّطورية الّتي تجعلها قادرة على تتبّع

وتفسير الانتقال النّمطي للّغة بنوعيه: من النّمط التّداوليّ إلى النّمط الدّلاليّ، ومن النّمط الكاتم إلى النّمط الشفّاف، أو الانتقال العكسي لهما، وهذا عبر دورات تطوّريّة؛ حيث إنّ أبرز مظاهر وظيفة التّواصل يتمثّل في سعي بنية اللّغة في تحصيل أكبر قدر ممكن من الشّفافيّة، وذلك عند فصلها بين مجال المستوى التّداولي ومجال المستوى الدّلالي.

3.3. الكفاية التّعليميّة

يُستفاد من نظرية النحو الوظيفي في المجال التعليمي، عن طريق استثمار مفاهيم ومصطلحات جهازه الواصف على مستوى الجملة أو النص، وتوظيفها إجرائيا بوصفها كفاءات قاعدية في منهاج تعليمي يقوم على استراتيجيات وأنشطة تعليمية تتحول بموجبها المعارف النحوية النظرية إلى مهارات علمية وسلوكات لغوية حقيقية. (بعيطيش، 2006/2005، صفحة 102). فالمناهج التعليمية الحديثة استفادت من النظرية وانتهت إلى اعتماد المقاربة بالكفاءات لتعليم اللغة انطلاقا من النص وليس من الجمل المنعزلة عن سياقها، وبذلك تم الانتقال من النحو الوظيفي العلمي إلى النحو الوظيفي التعليمي عن طريق منهاج النحو النظري الذي أعدّه المتخصصون وفق معايير علمية تربوية نفسية.

4.3. الكفاية التّرجميّة

تحقّق نظرية النحو الوظيفي الكفاية التّرجمية بفضل مبادئها الأساسية المتمثلة في: الشمولية، القالبية، الكليات المعممة، تقليص الوظائف التركيبية، كلية قواعد الموقعة. (بعيطيش، 2006/2005، الصفحات 102-104). ذلك أن النحو الوظيفي يفسّر بنية اللغات الطبيعية تفسيرا شاملا وفق عدد من القوالب المتفاعلة والمتكاملة، ويرسم لها نحوا كليّاً جامعاً على أساس أن لكل لغة قدرتين؛ قدرة مشتركة بين البشر وقدرة خاصة بكل جماعة لغوية، ويضبط القواعد الكلية الواسعة للوظائف الدلالية والتداولية والموقعية على مستوى البنى التحتية للغات، والتي تتحكم في الوظائف التركيبية المتقلّصة في البنية المكونية السطحية الخاصة بكل لغة.

وهذا ما سهّل عملية الانتقال من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف في العمل الترجمي البشري والآلي، انطلاقا من بناها التحتية المتقاربة ووصولا إلى قواعد التعبير المختلفة بينها، مع الاستعانة بقاموس مزدوج

ونحو وظيفي مقارن، ومحاولة التوليد والتكييف في حالة التباين وانعدام التطابق بين اللغتين لإيجاد المقابل والمعادل الأقرب.

5.3. الكفاية النقدية

رأى الأستاذ (بعيطيش) أنه يمكن لنظرية النحو الوظيفي أن تحقق الكفاية السيميائية انطلاقا من أطروحة النحو الكلي والتماثل البنوي المعمم لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية الذي يطمح أن يكون نظرية عامة للعلامات تمتد إلى وصف وتفسير كل الأنظمة التبليغية لغوية وغير لغوية (رسم، موسيقى، سينما،..). (بعيطيش، 2006/2005، صفحة 106).

غير أننا نرى أن ما قدمته نظرية النحو الوظيفي بنماذجها المتعددة (النموذج النواة، النموذج المعيار، نموذج نحو الطبقات القالبي، نموذج نحو الخطاب الوظيفي، نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع) لكفيل بمقاربة الأثر الأدبي والفني وكل الأنظمة التبليغية مقاربة نقدية شاملة لمختلف المناهج النقدية اللغوية (البنوية، التوليدية التحويلية، الوظيفية، التداولية، السيميائية، الأسلوبية، وغيرها)، فهذه النظرية في حقيقتها استثمرت نظريات لسانية عديدة واستفادت من علوم شتى كما أوضحنا في البداية مما جعلها تستوعب معظم المناهج النقدية اللغوية وتنفتح على كل مستجداتها الحديثة.

وهكذا نرى أن نظرية النحو الوظيفي اكتمل نضجها حتى غدت الأكثر انسجاماً من بين النظريات اللسانية الأخرى مع منطلقات النّظريّة الوظيفيّة المثلى التي توصف بأنها مجرد تصور نظري يشرئبُّ إلى إحراز الكفاية اللغويّة والكفاية الإجرائيّة معاً.

4. خاتمة

نتوصل في الأخير إلى النتائج الآتية:

1- إن نظرية النحو الوظيفي ربطت دراسة اللّغات بثلاثة منطلقات منهجيّة هي: قدرة المتكلّم/السّامع، اكتساب اللّغة، النّحو الكلّي، من أجل الوصول إلى وضع نماذج للقدرة التّواصليّةيحكمها ضابط الكفاية اللغوية.

2- إن هذه النظرية سعت إلى تحقيق الكفايات اللغوية من خلال تجاوز كفاية الوصف الموروثة عن اللسانيات الوصفية إلى تحقيق الكفاية التّفسيريّة بفروعها الأربعة (التّداوليّة، النّفسيّة، النّمطيّة، الديناميكية).

3- تقفو هذه النّظريّة أهداف النّظريّة الوظيفيّة المثلى الّتي ترمي إلى تحقيق الكفايتين اللّغويّة والإجرائيّةبجميع مستوياتهما في اللغات الطّبيعيّة ومختلف الأنماط الخطابيّة؛ لذلك لم تكتف بحدود الكفاية التّفسيريّة، بل امتد طموحها إلى بلوغ مجموعة من الكفايات الإجرائيّة وهي: الحاسوبية، التطورية، التّعليميّة، التّرجميّة، النقديّة.

4- توجهت النّظريّة إلى الاتجاه الإجرائي بخوض جوانب لغوية وخطابية في قطاعات اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، فقاربت بذلك النّظرية المثلى وأحرزت الأفضلية من بين النّظريات الوظيفيّة الأخرى، ويبقى معيار الكفايات صالحاً حتّى للمفاضلة بين النماذج التي أفرزتها هذه النّظريّة.

5. قائمة المصادر والمراجع

- الأوراغي، مُحَمَّد. (2010).نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة. دار الأمان.الرباط.

- البوشيخي، عزالدين.(2012). التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية. ناشرون. لبنان.

- الزهري، نعيمة. (2014أ).تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي. دار الأمان. الرباط.

- الزهري، نعيمة. (2014ب).التعجب في اللغة العربية: من الفكر اللغوي العربي القديم إلى النحو الوظيفي. دار الأمان. الرباط.

- الفاسي الفهري، عبد القادر. (1985).اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية. دار توبقال. الدار البيضاء. المغرب.

- المتوكل، أحمد.(1985). الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب.

- المتوكل، أحمد.(2005أ). التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات. دار الأمان. الرباط.

- المتوكل، أحمد. (2005ب).مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. بحث في سلسلة الندوات15. منشورات كلية الآداب.مكناس. المغرب.

- المتوكل، أحمد.(2006). المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. دار الأمان. الرباط.

- المتوكل، أحمد.(2012). اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور. دار الأمان. الرباط.

- المتوكل، أحمد. (2013). قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. دار الأمان.الرباط.

- بعيطيش، يحي. 2006/2005.نحو نظرية وظيفية للنحو العربي. أطروحة دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وآدابهابجامعةمنتوري بقسنطينة، الجزائر.

- تشومسكي، نوام. (1993).المعرفة اللغوية. ترجمة (فتيح مُحَمَّد). دار الفكر العربي. القاهرة.

- دي سوسير، فرديناند. (1985).دروس في اللسانيات العامة. ترجمة (القرمادي صالح؛ والشاوش مُحَمَّد؛ وعجينة مُحَمَّد). الدار العربية للكتاب. تونس.

- Dik, Simon Charles. (1978). Functional Grammar. Amsterdam: North-Holland.

- Dik, Simon Charles. (1997a).The Theory of Functional Grammar. Part 1.The structure of the clause.Second Revised Edition.Edited by KeesHengevled. Berlin: Mouton de Gruyter.

- Dik, Simon Charles. (1997b).The Theory of Functional Grammar. Part 2.Complex and derived constructions.Edited by KeesHengevled. Berlin: Mouton de Gruyter.